وعن سلمة بن الاكوع لما نزلت هذه الاية وعلى الذين يطيقونه الاية كان من مراده ان يفطر ويفدي فلما نسخ حتى نزلت الاية التي بعدها فنسختها ولما روى عن اعطاء انه سمع ابن عباس رضي الله عنهما يقرأ وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين قال ابن عباس رضي الله عنهما ليست بمنسوخة وهي الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يستطيعان ان يصوما ان يفطرا فكان كل يوم مسكينا رواه البخاري رحمه الله عليه رحمة واسعة وهو مروي عن علي بن ابي طالب وابن عباس وابن عمر وغيرهم من الصحابة رضي الله تعالى عنه ولم يروى عن احد منهم خلاف ذلك فكان اجماعا انتهى كلام ابن الهمام واما بسطنا الكلام في هذا المقام لوقوع الاختلاف بين المفسرين والفقهاء العظام ثم نرجع الى ما نحن بصدده فنقول ذكر في الهداية وكتب الصوم هكذا والصلوة كالصوم بالبحث المشايخ وكل صلوة يعتبر بصوم يوم وهو الصحيح ولا يصوم احد عن احد ولا يصلي احد عن احد انتهى وذكر في حاشية صدر الشريعة الكمال الاسود في باب قضاء الفوائت لو امر الاب ابنه ان يقضي عنه صلوات وايام صيام لا يجوز انتهى ثم اعلم ان للميت مال ولم يسقط الورثة من امواله فلهم ان يستقرضوا من مال صالح مقدار من المال واسقطوها ثم ردّ والمال الى صاحبه ولا يكون داخل اسقاط غنيا لفقراء انما الصدقات للفقراء والمساكين الاية ولا صبيا ومجنونا ولا عبد لان هبتهم لا تصح اذا كان اسقاط الصلوة بطريق الدور فتبين كيفية بعد ذكر النقول فنقول ان شاء الله تعالى وذكر في التاتارخانية في بحث قضاء الفوائت في مسائل المتفرقات رجل مات وعليه صلوات فاوصى ان يطعموا عنه لصلوات اتفق المشايخ على انه يجب تنفيذ هذه الوصية من ثلث ماله واختلفوا انه هل يقوم الاطعام مقام الصلوة قال محمد بن سلمة ومحمد بن مقاتل يقوم وقال البلخي لا يقوم وكذا قال علمائنا ان الطعام يقوم مقام صوم رمضان وصوم النذر والوتر كذلك والصحيح ان هذا قول ابي حنيفة رحمة الله عليه في الوتر ولا روايت في سجدة التلاوة انه يجب ولا يجب وفي صرفية الصحيح انه لا يجب وفي الفتاوى المجتبى وان لم يوصه لورثته وتبرع بعض الورثة يجوز وان كانت الصلوة كثيرة والحنطة قليلة يعطي الورثة عشرة اصناء مسكينا واحدا لقضاء الصلوة يوم وليلة ثم يدفع الفقير تلك العشرة الى الورثة ثم يدفع الوارث تلك

معلم دو لاسقاط الصلوة

تلك العشرة لفقراء يوم وليلة هكذا يفعل مرارا حتى يستوعب الصلوة فيخرج الميت عن العهدة وفي الفتاوى الحجة يتم لكل صلوة كر تفيز حنطة كر تفيز اثنا عشر منا يفعل عن كل صلوة مع الوتر ونوافل ولو دفع جملة الى فقير واحد جاز بخلاف كفارة اليمين وكفارة الافطار انتهى قال الامام قاضيخان عليه الرحمة والغفران في فصل الترتيب وقضاء الفوائت المتروكات رجل مات وعليه صلوات فاوصى ان يطعموا عنه لصلواته اتفق المشايخ على انه يجب تنفيذ هذه الوصية من ثلث ماله ويعطى لكل صلوة نصف صاع من الحنطة والوتر كذلك واختلفوا انه هل يقوم الاطعام مقام الصلوة قال محمد بن سلمة يقوم وقال البلخي لا يقوم وكذا قال علمائنا ان الاطعام يقوم مقام صوم رمضان وصوم النذر انتهى وذكر في الفتاوى البزازية في الفوايت رجل مات وعليه صلوة يعطى لكل صلوة صحى الوتر نصف صاع وان لم يكن له مال يستقرض نصف صاع ويعطيه المسكين ثم يتصدق به المسكين على الوارث ثم الوارث الى المسكين ثم وثم حتى يتم لكل صلوة نصف صاع كما ذكرنا انتهى وفي لحبة الفتاوى ويجوز التصدق بثمن البر وكذا يتصدق لكفارة اليمين مريض دفع ما لا الى فقير عن صلوة ثم برئ لا يسترده لانه دفع تطوعا كذا في القنية انتهى اذا مات الرجل وعليه صلوة فاية واوصى بان يعطى لكفارة صلوته يعطى لكل صلوة نصف صاع من بر وللوتر نصف صاع وللصوم يوم نصف صاع وانما يعطى من ثلث ماله وان لم يترك ما لا يستقرض ورثته نصف صاع ويد الى مسكين ثم يتصدق المسكين على بعض ورثته ثم يتصدقون ثم وثم حتى يتم لكل صلوة كما ذكر ولو توفي ورثته بامره لا يجوز في الحي يجوز من الخلاصة من كتاب الصلوة في الفصل التاسع عشر وذكر في جامع الفتاوى في اواخر كتاب الصوم لو تبرع الوارث القديم في الصوم يجزيه ان شاء الوقف كما في الصلوة يعني لا يحكم في الصلوة مثلما حكمنا في الصلوة لانا حكمنا به في الصوم قطعا ان كان مع الايصاء وجوزنا القياس لان الصلوة وان كان مع الايصاء لها قال محمد يجزيه ان شاء الله تعالى وذكر في الخانية ولو مات رجل وعليه صلوة شهر ونحو ذلك ولم يترك ما لا يستقرض ورثته تفيز حنطة وتصدقوا على مسكين ثم المسكين تصدق

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)